الأمم المتحدة

A/73/290

الجمعية العامة

Distr.: General
1 August 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (دإ-٦) و ٣٢٠٢ (دإ-٦)، يقدم هذا التقرير استعراضا عاما مستكملا للتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع ويبرز دور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل في سياق النظام الاقتصادي العالمي الجديد. واستنادا إلى المعلومات المقدمة في استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، يقدم هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز والتحديات التي تواجه في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع. ويخلص التقرير إلى أنه قد أحرز تقدم كبير نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. غير أن توقعات الاقتصاد العالمي في الأجل القصير، في ظل انعدام اليقين السائد في التجارة الدولية والتعديلات التي تدخل على السياسات النقدية وظروف الأسواق المالية، تشكل خطرا على تحقيق النمو الاقتصادي العادل والمستدام. ويطرح بطء التقدم المحرز في مكافحة تغير المناخ وتحسين الاستدامة البيئية، المدعومين بنقص التمويل غير المواتي، تحديات إضافية بالنسبة للتنمية المستدامة. ويحدد التقرير الإمكانات الهائلة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للتغلب على العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويؤكد ضرورة بذل المزيد من الجهود الوطنية والتعاون الدولي، على النحو المتوخى في إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وتيسير نقل التكنولوجيا، وسد الفجوة التكنولوجية المستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي هذا التقرير، تدعى الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق دورها في دعم استخدام التكنولوجيات الجديدة بمسؤولية سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المستندة إلى قيم مقبولة على نطاق واسع على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

* A/73/150.

050918 300818 18-11770 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدّمة

١ – اكتسبت الأفكار ومقترحات العمل المتعلقة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، المحددة في أيار/مايو ١٩٧٤ في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار ٣٢٠١ (دإ-٦)) وببرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار ٣٢٠٢ (دإ-٦))، أهمية إضافية في الوقت الحاضر في سياق تسارع وتيرة التغير التكنولوجي الآخذ في تغيير الاقتصادات والمجتمعات في جميع أرجاء العالم بصورة كبيرة. وتكشف تلك الأفكار والمقترحات عن وجود فجوة تكنولوجية وإنمائية كبيرة ومستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وتحديات تعترض نقل التكنولوجيا والتصنيع لصالح البلدان النامية؛ ومسألة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ وتدهور ظروف التجارة وهجرة اليد العاملة. وهذه على وجه التحديد هي المسائل التي أكد عليها الإعلان وبرنامج العمل. وقد تعهدت الأمم المتحدة في هاتين الوثيقتين بمعالجة أوجه عدم المساواة في النظام الدولي، وسد الفجوات في الدخل والفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكفالة الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية باطراد، وضمان السلام والعدل للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٢ – والتمسك بروح الإعلان ومبادئه سيساعد في تنفيذ الخطط المهمة التي اعتمدها المجتمع العالمي في عام ٢٠١٥، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس. وتعرف تلك الاتفاقات العالمية بدور التكنولوجيا، وتؤكد أهميتها الحاسمة في تسخير نتائج التنمية المستدامة، بروح من نظام اقتصادي دولي جديد متوخى منذ أكثر من ٤٠ عاما.

٣ – والتقيد بمبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمكن أن يساعد أيضا على التخفيف من المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي المطرد الناجمة عن التغيرات التي وقعت مؤخرا في مشهد السياسات العالمية على الصعيد العالمي. ويهدف النظام الاقتصادي الدولي الجديد إلى ضمان الاستقرار من خلال تدابير تعمل على احتواء التضخّم وإزالة عدم استقرار النظام النقدي الدولي، وخصوصاً اضطرابات أسعار الصرف (القرار ٣٢٠٢ (دإ-٦)، الجزء ثانياً (١) (أ) و (ب))، لكي تتمكن البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي المطّرد. وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي قد تعزز في السنتين الماضيتين منذ صدور التقرير السابق المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (A/71/168)، فإن ثمة مخاطر متزايدة بوقوع منازعات تجارية بين الاقتصادات الرئيسية بما تنطوي عليه من تداعيات كبيرة على الصعيد العالمي، وعدم اليقين بشأن السياسات النقدية، وإمكانية فقدان السيطرة على حالات العجز المالي وأزمات الديون المحتملة. وآفاق النمو المستدام في الوقت الراهن غامضة أكثر مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، في أعقاب الانتعاش الذي تطلب وقتا طويلا للخروج من الأزمة المالية العالمية. وربما تزيد المنازعات التجارية من تقويض التقدم المحرز نحو النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف والقائم على قواعد والمنصف الذي كان مقترحا مهما من مقترحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ويمكن للتعاون الدولي الذي كان متوخى في النظام أن يساعد على تجنب الغموض وإعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار النمو المطرد.

٤ – ويوفر النظام الاقتصادي الدولي الجديد إطارا لمعالجة أوجه عدم المساواة والإجحاف في النظام الدولي وتعزيز النمو الشامل والمنصف. ومنذ صدور التقرير السابق المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد في عام ٢٠١٦، برهن العديد من البلدان النامية على إحراز تقدم في معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وأفاد معظم البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية بشأن أهداف التنمية

المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بإحراز تقدم في الحد من الفقر، وزيادة العمر المتوقع، وخفض وفيات الأطفال، وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. غير أن العجز الكبير في الميزانية والقيود المفروضة على السياسات المالية التوسعية من المرجح أن تضعف الحماية الاجتماعية وتميل بكفة توزيع الدخل نحو الفئات المرتفعة الدخل، مما يعرض للخطر إحراز مزيد من التقدم نحو النمو الاقتصادي الشامل والمنصف.

٥ - وثبت أن رؤية النظام الاقتصادي الدولي الجديد فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتزايد أهميته رؤية متبصرة. فقد أحرز العديد من البلدان النامية تقدما كبيرا في إنشاء البنى التحتية في السنوات الأخيرة. وكان هذا ممكنا إلى حد كبير عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى وجه الخصوص، من المحتمل أن تشكل مبادرة الحزام والطريق التي تنفذها الصين حافزا مهما على تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية لا في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فحسب، بل أيضا في بعض البلدان الأوروبية. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب آخذ في الظهور بوصفه قناة مهمة لتيسير نقل التكنولوجيا بين البلدان النامية.

٦ - ويمكن لأفكار النظام الاقتصادي الدولي الجديد أن تساعد في تحقيق الأهداف البيئية لخطة عام ٢٠٣٠ ولا سيما اتفاق باريس. فقد شدد الإعلان وبرنامج العمل على ضرورة الامتناع عن إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية أو التسبب في تدهورها بالعمل على منع التلوث (برنامج العمل، الجزء أولا (٢) (د))؛ وعلى وضع حدّ لإهدار الموارد الطبيعية، بما في ذلك المنتجات الغذائية (الإعلان، الفقرة ٤ (ف))؛ وعلى اتخاذ تدابير لتوسيع أسواق المنتجات الطبيعية مقارنة بالبدائل الاصطناعية والاستفادة الكاملة من المزايا الإيكولوجية للمنتجات الطبيعية (برنامج العمل، الجزء أولا (١) (و)). ودعا النظام الاقتصادي الدولي الجديد أيضا إلى اتباع ما يسمى حاليا بـ ''نهج الصلة'' فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي والحفاظ على الأراضي والموارد المائية، بما في ذلك وقف التصحر والتملح (برنامج العمل، الفرع أولا (٢) (ج)).

٧ - وقد اكتسبت تلك الاقتراحات مزيدا من الأهمية بمرور الوقت إذ إن تحديات الاستدامة البيئية أصبحت أكثر حدة. وهذا واضح في حالة تغير المناخ الذي يشكل أكبر التحديات البيئية. وتشير التقديرات الأولية لعام ٢٠١٧ إلى أن انبعاثات الكربون بدأت في النمو مرة أخرى، بعد أن شهدت بعض الانخفاض خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتعزيز التعاون الدولي، على النحو المتوخى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، يمكن أن يساعد على التعبئة من أجل اتخاذ إجراءات دولية جماعية لمواجهة تغير المناخ بفعالية. واقتراح النظام الاقتصادي الدولي الجديد الاستعاضة عن البدائل الاصطناعية بمنتجات طبيعية اقتراح مهم بشكل خاص في مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، وهو ثاني أكبر خطر يهدد البيئة.

٨ - وقد نظم هذا التقرير على النحو التالي: تجري مناقشة التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي المطرد في الفرع الثاني، وتناقش التحديات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة في الفرع الثالث وتناقش التحديات التي تواجه الاستدامة البيئية في الفرع الرابع. وتناقش أهمية الأفكار الواردة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد في سياق التغير التكنولوجي السريع في الفرع الخامس، ويُنظر في دور الأمم المتحدة النظر في الفرع السادس.

ثانياً – التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي المطّرد

٩ – تعزز الاقتصاد العالمي منذ صدور التقرير السابق المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وزادت سرعة النمو في حجم التجارة العالمية بالاقتران مع تحسن ظروف الاقتصاد الكلي. وتسبب تزايد الطلب على الواردات على الصعيد العالمي في ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن وأدى إلى تحقيق مكاسب تجارية بالنسبة للدول المصدرة للطاقة والمعادن. ومع ذلك، الاقتصاد العالمي معرض حاليا لاحتمال تزايد المنازعات التجارية بين البلدان الكبرى، وزيادة عدم اليقين بشأن وتيرة تعديل السياسات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع مستويات الديون الخارجية وتزايدها. ولن يتوقف حجم أثر عوامل الخطر تلك على ردود فعل البلدان المعنية مباشرة فحسب، بل أيضا على التداعيات على الصعيد العالمي. ويمكن أن تتأثر البلدان النامية، ولا سيما البلدان الضعيفة منها، تأثراً خطيراً في غياب ضمانات وتدابير تخفيفية كافية.

ألف – تعزز الاقتصاد العالمي ولكن مخاطر الخسارة آخذة في الظهور[(١)]

١٠ – في التقرير السابق المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، جرى توقع أن ينمو الناتج العالمي الإجمالي بنسبة ٢,٤ في المائة فقط في عام ٢٠١٦ و ''سيظل ضعف الاستثمار يلقي بثقله على احتمالات النمو العالمي في عام ٢٠١٧ وما بعده''. وفي ضوء هذه التوقعات، نما الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، ويقدر أنه نما بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٧. وحوالي نهاية عام ٢٠١٦، انحسرت في نهاية المطاف أوجه الهشاشة المرتبطة بالأزمات المستمرة منذ عام ٢٠٠٨ وشهدت الأنشطة الاقتصادية العالمية انتعاشا طفيفا امتد حتى عام ٢٠١٧. وكان الانتعاش القوي في الأنشطة الاستثمارية، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو وفي شرق آسيا، أحد العوامل الحاسمة الرئيسية. غير أن تعزز الأنشطة الاقتصادية كان متفاوتا بين البلدان والمناطق: فقد اقتصر الانتعاش على مجموعة صغيرة من البلدان في شرق آسيا وجنوبها. وظلت الظروف الاقتصادية صعبة بالنسبة للعديد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية في أفريقيا وغرب آسيا وأجزاء من أمريكا الجنوبية، مما يؤكد سرعة تأثر هذه البلدان بدورات النمو والتراجع في أسعار السلع الأساسية، وهو تحد يواجهه مصدرو السلع الأساسية جرى إبرازه في برنامج العمل في عام ١٩٧٤.

١١ – ومن المنتظر أن تستمر توقعات النمو القوي نسبيًا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وأن تزيد بمعدل ٣,٢ في المائة في كلتي السنتين. وتستند التوقعات إلى ظروف استثمارية مواتية عموما، وتعزُّز نمو الأجور والآثار القصيرة الأجل الناتجة عن مجموعة تدابير التحفيز المالي في الولايات المتحدة التي طبقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعامل الخطر الرئيسي الذي يهدد الاقتصاد العالمي حتى منتصف عام ٢٠١٨ هو زيادة مستويات الديون وارتفاع أسعار الأصول، بسبب ''زيادة الديون'' من جديد بعد فترة طويلة من ''تخفيض الديون''، في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ومع أن زيادة التمويل بالاقتراض ليس لوحده عاملا من عوامل الخطر، فإن سرعة تراكم الديون ستجعل الاقتصاد العالمي عرضة لانخفاض مفاجئ في قيمة الأصول.

(١) يستند هذا الفرع بشكل كبير إلى *World Economic Situation and Prospects 2018* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.II.C.2) و *World Economic Situation and Prospects 2018: Update as of Mid-2018* (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريبا).

١٢ - ويقدر النمو في أقل البلدان نموا بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٨ و ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، وهو يواصل نموا مطرد متسارعا منذ عام ٢٠١٥[٢]. ويقدر أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد سيرتفع، ولكن وتيرة الزيادة ليست كافية للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، على النحو المتوخى في أهداف التنمية المستدامة. وتجاوز الانتعاش الاقتصادي العالمي إلى حد كبير وسط أفريقيا وجنوبها، حيث من المتوقع ألا يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سوى بشكل هامشي خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

باء - التجارة وأسعار السلع الأساسية

١٣ - أدى الانتعاش الاقتصادي الجاري إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن. وبلغ متوسط سعر نفط برنت الخام ٦٨ دولارا للبرميل في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٨، مقابل ٥٤ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تنتعش أسعار المعادن في عام ٢٠١٨، مدفوعة إلى حد كبير بقوة الإنتاج الصناعي، ولا سيما في الصين. ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع الأساسية الزراعية مستقرة، وفي الوقت نفسه ما زال من المرجح أن تحدث زيادات محلية في الأسعار في أجزاء من غرب آسيا وأفريقيا، وذلك بسبب الجفاف والنزاعات.

١٤ - ونما حجم تجارة البضائع العالمية بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٧ ومن المتوقع أن يتعزز أكثر في عام ٢٠١٨، مما يعكس انتعاشا اقتصاديا عالميا قويا. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، ساهمت المناطق جميعها في زيادة الطلب العالمي على الواردات للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠. وتحقق ذلك بفضل انتعاش أنشطة الاستثمار في كل من البلدان المتقدمة وبلدان شرق آسيا، ولا سيما الصين. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في التجارة العالمية بشكل طفيف في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

١٥ - وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، تلوح في الأفق شكوك كبيرة في التجارة الدولية بسبب تحولات هائلة في السياسات التجارية تقوم بها اقتصادات رئيسية. فقد شرعت حكومة الولايات المتحدة في استعراض شامل للاتفاقيات التجارية القائمة في عام ٢٠١٧ ومنذ ذلك الحين اقترحت سلسلة من التدابير الحمائية أو الرقابية، مشيرة إلى اختلال التوازن في التجارة الثنائية أو الوصول إلى الأسواق ومتحججة بشواغل متصلة بالأمن الوطني. وفي عام ٢٠١٨، فرضت الحكومة تعريفات جديدة على مجموعة من السلع المصنعة، بما في ذلك الفولاذ والألمنيوم والغسالات وخلايا الألواح الشمسية، بالإضافة إلى أكثر من ١ ٠٠٠ منتج من الصين. وردا على تلك التدابير، ينفذ الشركاء التجاريون الرئيسيون، مثل كندا والصين والمكسيك والاتحاد الأوروبي، أو ينظرون في اتخاذ تدابير انتقامية مناسبة ويسعون إلى البحث عن حلول للمنازعات في منظمة التجارة العالمية.

١٦ - وما زالت الحالة متقلبة، وعدم اليقين ووجود مخاطر فيما يتعلق بتغير بيئة السياسات التجارية يمكنهما كبح الاستثمار. وسيؤدي ضعف أنشطة التجارة والاستثمار لمدة طويلة إلى تقويض آفاق نمو الاقتصاد العالمي، بما يشمل العديد من البلدان النامية، من خلال تعقد شبكات الإنتاج والخدمات العالمية والإقليمية.

(٢) من المرجح أن يواجه اليمن تدهور الحالة بسبب استمرار الاضطرابات السياسية.

جيم – المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات المالية الدولية

١٧ – تعتبر الموارد العامة المحلية من أهم مصادر تمويل التنمية المستدامة. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد على تعزيز حشد الموارد المحلية ورفع مستواه. ففي عام ٢٠١٧، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٤٦,٦ بليون دولار، أو ٠,٣١ في المائة من إجمالي الدخل القومي لأعضاء اللجنة. وهذا يمثل انخفاضا قدره ٨٠٠ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٦، وهو أول انخفاض يقع مقارنة بالسنة الماضية منذ عام الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ويعزى هذا الانخفاض إلى نقص بنسبة ١١ في المائة في إنفاق الجهات المانحة على اللاجئين داخل حدود بلدانها بسبب انخفاض حدة أزمة اللاجئين. وعند استبعاد الإنفاق داخل البلد على اللاجئين، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بمقدار ٩٨٩ مليون دولار (أو ١,١ في المائة) من عام ٢٠١٦ بالقيمة الحقيقية. ومع ذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة تزال دون الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لها. ولم يحقق هذا الهدف سوى خمس جهات مانحة في عام ٢٠١٧، مقابل ستة بلدان في عام ٢٠١٦.

١٨ – وتشير التقديرات إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا قد ارتفع بشكل طفيف إلى حوالي ٢٥,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٧ من ٢٥,٠ بليون دولار في عام ٢٠١٦ بلقيمة الحقيقية. وهذا يعكس مسار الاتجاه التنازلي المشهود في السنوات الأخيرة، ولكن الرقم الخاص بعام ٢٠١٧ من المرجح أن يكون أقل بما يزيد على ٥ بليون دولار مقارنة برقم عام ٢٠١٢، الذي كان عام الذروة. وقدم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٠,٠٨ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٥[٣]، أي أقل بكثير من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

١٩ – وقد تراجعت إلى حد كبير التداعيات الطويلة الأمد الناجمة عن الأزمة المالية العالمية. ففي عام ٢٠١٧، شهدت الأسواق المالية العالمية اتجاها تصاعديا حادا في التعزيز بالاقتراض، مدعوما بالارتفاع التاريخي في أسعار الأسهم في البلدان المتقدمة وبعض الاقتصادات الناشئة وقلة التقلبات في أسواق الأسهم والسندات. وبالنسبة لبعض البلدان، تجسدت الظروف المالية المواتية في زيادات كبيرة في إصدار سندات الدين، وأنشطة الاندماج والحازة، وزيادة عمليات إعادة الشراء المؤسسية. وقد ارتبطت هذه الأنشطة جميعها بزيادة في تقييم الأصول المالية وارتفاع في مستويات الديون الخارجية على صعيد المناطق.

٢٠ – تلوح في الأفق عدة مخاطر كبيرة في مجال المالية الدولية. وفي خضم عملية زيادة الديون بوتيرة سريعة، تتسم تعديلات السياسة النقدية (كثيرا ما تسمى عملية التطبيع) في البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في الولايات المتحدة، بطابعها التدريجي إلى حد كبير. غير أن تدابير التحفيز المالي التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى جانب احتمالات زيادة الضغوط على التضخم من جراء التدابير التجارية الحمائية والرقابية، تزيد من احتمال الإسراع بتشديد موقف السياسة النقدية. ومن المرجح أن تؤدي احتمالات زيادة صعوبة أوضاع السيولة وارتفاع وتيرة الصرامة النقدية إلى

(٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Development Cooperation Report 2017: Data for Development* (باريس، ٢٠١٧).

زيادة تكاليف الاقتراض وممارسة ضغوط نزولية على أسعار الصرف في العديد من الاقتصادات الناشئة، مما قد يقوض آفاقها الاقتصادية في الأجلين القصير والمتوسط.

٢١ - ويواجه بالفعل عدد قليل من الاقتصادات الناشئة هذا التحدي. ففي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٨، شهدت الأرجنتين وتركيا انخفاضا في قيمة عملتيهما بنحو ٢٠ في المائة مقابل الدولار ومن المتوقع أن تشهدا معدل تضخم يتجاوز ١٠ في المائة في عام ٢٠١٨. ومستويات الديون الخارجية لديهما آخذة في الارتفاع وتصل حاليا إلى حوالي أربعة أضعاف احتياطياتهما من العملات الأجنبية. وقد رفعت السلطات النقدية في تلك البلدان أسعار الفائدة في إطار سياساتها من أجل العمل على استقرار الأسعار المحلية والحفاظ على قيمة عملاتها الوطنية، على حساب النمو الاقتصادي. وعلى النقيض من ذلك، تشهد بلدان جنوب شرق آسيا التي عانت من الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينات القرن الماضي، ولا سيما ماليزيا وتايلند، زيادات في قيمة عملاتها الوطنية مقابل الدولار ومستويات تضخم منخفضة نسبياً. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى حفاظها على مستويات منخفضة من الديون الخارجية وعلى فائض في الحساب الجاري وعلى توازن مالي.

٢٢ - واحتمال استمرار زيادة صعوبة الأوضاع المالية وحالات الارتفاع المفاجئ في معدلات تفادي الخطر في صفوف المستثمرين يمكن أن يؤثر على الميزانيات العمومية لقطاعي المصارف والشركات وعلى القدرة على إعادة تمويل الديون حتى بالنسبة للبلدان التي لم تتأثر حتى الآن. ويُحتمل أن تكون الآثار على النشاط الاقتصادي الحقيقي هائلةً، وتتجلى في تباطؤ حاد في الاستثمار أو ارتفاع التضخم أو اتخاذ تدابير التسوية المالية. ويوصى في برنامج العمل بـ ''اتخاذ التدابير العاجلة المناسبة، بما فيها التدابير الدولية، للتخفيف من سوء أثر عبء الديون الخارجية المعقودة بشروط قاسية على حاضر ومستقبل إنماء البلدان النامية'' (الفرع ثانيا (٢) (و)).

دال - تحديات السياسات العامة

٢٣ - يواجه المجتمع الدولي حاليا تحديات نجمت إلى حد كبير عن السياسات التي نفذت في قلة من البلدان المتقدمة النمو. فقد أدت التدابير التحفيزية الاستثنائية التي لجأت إليها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة النمو في أعقاب الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى إيجاد شروط مالية فضفاضة على الصعيد العالمي. غير أن عملية تطبيع مواقف السياسات النقدية ووتيرة التعديلات تشكلان حاليا تحديا كبيرًا للعديد من الاقتصادات النامية والناشئة التي استفادت من الشروط المالية الفضفاضة في السنوات الأخيرة. واحتمال تصاعد التوترات بين الدول التجارية الرئيسية يشكل تحديا جديدا حتى بالنسبة للبلدان النامية التي ليست طرفا في المنازعات التجارية الآخذة في الظهور.

٢٤ - وفي الإعلان، حذرت الدول الأعضاء من أن سلسلة من الأزمات الخطيرة في سبعينات القرن الماضي أسفرت عن ''مضاعفات قاسية، ولا سيما على البلدان النامية بحكم كونها على العموم أقل مناعة تجاه المؤثرات الاقتصادية الخارجية'' (الفقرة ٢). ويتوقف ازدهار المجتمع الدولي ككل على ازدهار الأجزاء المكونة له، ببلدانه المتقدمة النمو وبلدانه النامية على السواء. وعلى نحو ما ورد في الإعلان، ''إن [التعاون الإنمائي] الدولي [هدف مشترك] ومسؤولية مشتركة بين جميع البلدان لكل منها نصيب فيها'' (الفقرة ٣).

٢٥ - ومن شأن زيادة التصعيد في المنازعات التجارية أن يقوض بكل خطير النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد ويعكس مسار التقدم المحرز منذ اعتماد الإعلان في عام ١٩٧٤. ويمكن للمخاطر المالية المرتبطة بتعديلات السياسة النقدية الجارية في البلدان المتقدمة النمو أن تحفز عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة أسعار الصرف ومستويات لا يمكن تحملها من الديون الخارجية في العديد من الاقتصادات النامية والناشئة. ويجب على صناع السياسات، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو وعدد قليل من البلدان النامية الكبيرة، أن يبذلوا جهودا متضافرة لجعل التجارة الدولية والنظم المالية أكثر استقرارا وصمودا أمام الأزمات.

ثالثاً - التقدم المحرز في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بصورة شاملة وعادلة والتحديات المطروحة أمامه

٢٦ - يقدم هذا الفرع استعراضا للتقدم المحرز منذ عام ٢٠١٦ في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بصورة شاملة وعادلة والتحديات المطروحة في هذا الصدد. ويستند إلى معلومات من الاستعراضات الوطنية الطوعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المقدمة من البلدان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتُكمِّلها بيانات ومعلومات من مصادر أخرى ذات صلة بالموضوع.

ألف - الإنجازات

٢٧ - تشير الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى أن العديد من البلدان حقق تقدمًا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وبما أن هذه البلدان كانت في مرحلة أولية من تنفيذ الأهداف، فإن معظمها وجه الكثير من جهوده لوضع الأطر المؤسسية اللازمة لتحقيق الأهداف. فعلى سبيل المثال، أنشأت بلدان عديدة آليات تنسيق وطنية ومنابر أخرى رفيعة المستوى لإشراك مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والشباب، والمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، أصبحت البلدان مالكة وطنية للأهداف وأدمجتها في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٢٨ - وارتأت أغلبية البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية أن النمو الشامل والأخضر هو الأداة الرئيسية لإيجاد فرص العمل وتحقيق مختلف الأهداف الاجتماعية. وبغية تحسين نوعية العمالة المنتجة، تبذل البلدان أيضا جهودا لدعم نظم الحماية الاجتماعية، والبحث والتطوير، والعلم والتكنولوجيا، ورفع مستوى المهارات، وتحسين الصلات بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، على سبيل المثال من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني اللذين تقودهما دوائر الأعمال. وتولي البلدان أيضا اهتماما متزايدا لكفالة تكافؤ فرص العمل اللائق لصالح كل من النساء والرجال، والسكان الأصليين، وكبار السن، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٢٩ - وفي السعي إلى تحقيق النمو والعمالة، يعطي العديد من البلدان الأولوية لسياسات ترمي إلى الحد من عدم المساواة في الدخل وينفذ تلك السياسات. فعلى سبيل المثال، تواصل إكوادور، وأوكرانيا، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركيا، وجمهورية مولدوفا، والسلفادور، وقيرغيزستان إظهار انخفاض في معدلاتها لمؤشر جيني الخاص بالتفاوت في توزيع الدخل. وكُمِّل الحد من التفاوت في الدخل بتضييق الفجوات في الحصول على الأراضي والخدمات الاجتماعية (مثلا التعليم، والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والنقل العام) والتكنولوجيات كثيفة المعارف.

٣٠ - وأعطى أيضا معظم البلدان الأولوية للقضاء على الجوع والفقر المدقع. واعترف عدد قليل من البلدان ذات الدخل المتوسط بوجود جيوب من تجمعات كبيرة من الناس تعيش تحت خط الفقر. ولذلك تبذل تلك البلدان جهودا خاصة لرفع مستوى معيشة الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئة الدنيا البالغة نسبتها ٤٠ في المائة في توزيع الدخل. وأبلغت غالبية البلدان النامية التي قدمت استعراضات وطنية طوعية بتحقيق خطوات هامة في الحد من الفقر المدقع (يقاس بأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم) في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ومن أبرزها أرمينيا، وإندونيسيا، وكولومبيا.

٣١ - وزادت بلدان عديدة إنفاقها العام على التعليم. فعلى سبيل المثال، زادت أوكرانيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية مولدوفا، وقيرغيزستان الإنفاق على التعليم بنسبة ٥ إلى ٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وبالمثل، أفادت بلدان عديدة بإحراز تقدم كبير في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم. فمثلا، في إكوادور، وأوكرانيا، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركيا، وجمهورية مولدوفا، والسلفادور، وقيرغيزستان، ورد أن نسبة الإناث في التعليم الثانوي بلغت ٤٨ في المائة.

٣٢ - وبالمثل، زادت النفقات الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان التي قدمت تقارير خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأفاد الأردن، وأرمينيا، وألبانيا، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبيرو، وجورجيا، والسلفادور، وكوستاريكا، وكولومبيا، وماليزيا، والمكسيك، وملديف بإحراز تقدم كبير في تقليل وفيات الأطفال ووفيات الأمومة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ففي العديد من هذه البلدان، ما يتراوح بين ٩٦ و ١٠٠ في المائة من حالات الولادة يشرف عليها موظفون صحيون مهرة[٤]. وأولى أيضا عدد قليل من البلدان اهتماما خاصا للحد من انتشار مختلف الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية. غير أن وفيات الأمومة ووفيات الأطفال ما زالت مرتفعة في العديد من البلدان النامية، متسببة بذبك في انخفاض متوسط العمر المتوقع.

٣٣ - ودفعت سرعة نمو التحضر، وخاصة الأحياء الفقيرة، العديد من البلدان النامية إلى الالتزام ببناء مدن مستدامة. ونتيجة لذلك، تُبنى مدن خضراء ومدن مراعية للبيئة كنماذج تجريبية للتنمية الحضرية المستدامة. وبناء المساكن الْمُتَضامَّة، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة في القطاع، وتحسين وسائل النقل العام، وتشجيع إنشاء المناطق الخضراء أمثلة قليلة في هذا الاتجاه. ويتعذر التحضر المستدام بدون بنى تحتية مستدامة، بما في ذلك البنى التحتية الخاصة بالطاقة. ولذلك، فقد أعطى العديد من البلدان الأولوية لإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وضمان توسيع نطاق الحصول على خدمات طاقة ميسورة التكلفة ويُعول عليها ومستدامة وعصرية. وهي تشجع أيضا على التنويع الاقتصادي والابتكار والنمو الأخضر الشامل، بالاعتماد على تكنولوجيات مراعية للبيئة.

٣٤ - وبالنظر إلى تزايد أهمية التكنولوجيات الجديدة، تبذل البلدان النامية جهوداً متضافرة لتضييق الفجوة التكنولوجية مع البلدان المتقدمة النمو. وهي تحاول، على وجه الخصوص، ضمان توسيع نطاق الاستفادة من الكهرباء والإنترنت وتكنولوجيات الطاقة المتجددة. إلا أن تحقيق النجاح في هذا الصدد يتطلب زيادة الاستثمارات العامة في إقامة البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية. ويستفيد حاليا من خدمات الإنترنت ٥٠ في المائة على الأقل من السكان في الأردن، وأرمينيا، وألبانيا، والبرازيل، وبنما، وجورجيا،

(٤) البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. متاحة على الرابط: http://databank.worldbank.org/data/source/world-development-indicators.

وشيلي، وكوستاريكا، وماليزيا، ومصر، وملديف. أما إثيوبيا، وأفغانستان، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا فقد حسنت بشكل كبيرا من جانبها سبل الحصول على الكهرباء خلال العامين الماضيين.

٣٥ - ويعترف معظم البلدان بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعزيز القدرات المؤسسية والتكنولوجية والزراعية والصناعية والقدرات البشرية. ونتيجة لذلك، فهذه البلدان بصدد تعزز القدرات الإدارية والتنظيمية، وتوفير تعليم ذي نوعية أرقى، مع التركيز على العلم والتكنولوجيا وبرامج بناء المهارات. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى الطلب على بيانات وإحصاءات جديدة لقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، تعمل جميع البلدان على تحديث أطرها وقدراتها الإحصائية عن طريق منح الأولوية للاستثمار في بيانات وإحصاءات ذات نوعية جيدة. وتضطلع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور رئيسي في تقديم التوجيهات التقنية إلى البلدان.

باء - التحديات

٣٦ - على الرغم من التقدم المذكور أعلاه، ما زالت ثمة تحديات كبيرة تواجه تحقيق النمو الشامل والمنصف وأهداف التنمية الاجتماعية. وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، تكمن التحديات في التمويل والتكنولوجيا والقدرات. ومن المتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من تمويل أهداف التنمية المستدامة من القطاع الخاص، ولكن مع ذلك تظل كميات كبيرة من رؤوس الأموال دون استعمال في النظام المصرفي وداخل حسابات الشركات. ويمكن استغلال رؤوس الأموال تلك في تمويل سبل تحقيق النمو الشامل والمنصف والمراعي للبيئة ومشاريع إقامة البنى التحتية في البلدان النامية. ولكن للأسف لا يجري هذا بالقدر الضروري والمستصوب. ويتبين أن مواءمة الحوافز المقدمة لدوائر الأعمال مع أولويات مشاريع التنمية المستدامة أمر أكثر صعوبة مما كان متوقعًا.

٣٧ - وفي الوقت نفسه، ما زال يُستثمر في أوراق مالية ذات عائد منخفض لبلدان متقدمة النمو مبلغ كبير من رؤوس أموال البلدان النامية، ناتج عن تراكم فوائض حساباتها الجارية. و ''هروب رؤوس الأموال'' الضمني هذا من البلدان النامية يوفر تمويلا منخفض التكلفة للبلدان المتقدمة النمو، بدلا من استخدام رؤوس الأموال تلك في تمويل النمو والتنمية في البلدان النامية نفسها. ويكمن جزء من المشكلة في ضعف النظام المالي الدولي، الذي يجبر البلدان النامية على الاحتفاظ باحتياطياتها في شكل شبه سيولة، والاستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل في البلدان المتقدمة النمو، كتأمين من المسارعة بسحب عملاتها و/أو وزعزعة الاستقرار التي يتسبب فيها تدفق مفاجئ لرؤوس الأموال نحو الخارج. ولذلك فالتغلب على أوجه الضعف في النظام المالي الدولي الحالي أمر مهم لحشد الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأفكار الواردة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي سلط الضوء على أوجه التفاوت في النظام المالي الدولي، يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد.

٣٨ - وتواجه البلدان النامية أيضا صعوبة في احتواء هروب رؤوس الأموال، في شكل تهرب ضريبي وتجنب الضرائب وتدفقات غير مشروعة، من كيانات القطاع الخاص. ومن العقبات الكبيرة التي تواجه العديد من البلدان إيجاد سبل وقف حالات هروب رؤوس المال هذه وبدل ذلك استخدام رؤوس الأموال في الاستثمار داخل البلد، بما يعزز النمو الشامل والمنصف. ويتطلب التغلب على هذا التحدي اتخاذ تدابير داخلية والتعاون الدولي على حد سواء، على النحو المتوخى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

٣٩ - وتواجه البلدان التي إما تعاني من نزاع أو هي خارجة منه مجموعة خاصة من التحديات. فإلى جانب ما ينتج من تدمير لرؤوس الأموال المادية والبشرية، تثني هذه النزاعات أيضا عن تكوين رؤوس أموال جديدة. ولذلك فإنهاء النزاعات وضمان الانتقال بسلاسة من النزاع إلى السلام وبناء الدول يشكلان تحديا رئيسيا أمام تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا - التقدم المحرز في تحقيق الاستدامة البيئية والتحديات المطروحة أمامه

٤٠ - تشكل حماية البيئة محور رئيسيا لخطة التنمية التي اعتمدها المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥. ولكن للأسف ما زال التقدم المحرز في هذا الصدد متفاوتا وبطيئاً. وهذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، وهو أكبر خطر يهدد الاستدامة البيئية.

٤١ - ويدعو اتفاق باريس إلى تحديد ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تخفيضا صارما وفوريا في حجم الانبعاثات. غير أن التقديرات الأولية تبين أن حجم الانبعاثات العالمية زاد في عام ٢٠١٧، بما يعكس الاتجاه التنازلي الملحوظ في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥[٥]. وفي الواقع، كان عام ٢٠١٦ عاما تاريخيا من نواح عدة: فقد كان السنة الأولى التي ظل فيها تركيز الكربون الجوي رسميا فوق عتبة ٤٠٠ جزء في المليون، وهو الخط الأحمر الذي يمثل منطقة الخطر المتعلقة بتغير المناخ. وشهد عام ٢٠١٦ أعلى حرارة لم يسبق أن سُجِّل مثلها، إذ كانت درجات الحرارة فيه أعلى بحوالي ١,١ درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية[٦].

٤٢ - وتوحد المساهمات المحددة وطنيا في صلب اتفاق باريس. وتشمل هذه المساهمات تعهدات من كل بلد بالحد من الانبعاثات الوطنية. غير أن الفجوة بين التخفيضات الضرورية والتعهدات الوطنية المقدمة في المساهمات واسعة بشكل يثير الجزع. ولا تشمل التعهدات المعلنة الحالية سوى ثلث تخفيضات الانبعاثات الضرورية للسير على مسار يضمن أقل تكلفة لبقاء الزيادة دون مستوى درجتين مئويتين[٧].

٤٣ - والتحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة هو أحد الطرق الرئيسية للحد من الانبعاثات العالمية. وقد زادت الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة بنسبة ٢ في المائة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، فبلغت ٢٧٩,٨ بليون دولار، ومثلت الصين في هذا المبلغ لوحدها ١٢٦,٦ بليون دولار (٤٥ في المائة) ومثلت البلدان المتقدمة النمو ١٠٣,٥ بلايين دولار (٣٧ في المائة)[٨]. ومثلت بقية بلدان العالم ١٨ في المائة فقط. وأدت هذه الاستثمارات إلى إضافة ١٥٧ جيغاواط من الطاقة العالمية المتجددة، مما زاد من حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الطاقة بمعدل ١,١ نقطة مئوية. وشكلت مصادر الطاقة المتجددة أكثر من ٦١ في المائة من جميع قدرات توليد الطاقة المكتسبة حديثاً في عام ٢٠١٧،

(٥) Glen Peters and others, "Towards real-time verification of CO 2 emissions", *Nature Climate Change* , vol. 7, No. 12 (13 November 2017).

(٦) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، "WMO confirms 2016 as hottest year on record, about 1.1ºC above pre-industrial era"، نشرة صحفية، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *The Emissions Gap Report 2017* (نيروبي، ٢٠١٧).

(٨) مركز التعاون بين كلية فرانكفورت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة بلومبرغ لتمويل الطاقة الجديدة، *Global Trends in Renewable Energy Investment 2018*، (فرانكفورت، ٢٠١٨).

حيث شكلت الطاقة الشمسية ٣٨ في المائة من الزيادة[٩]. ومع أن هذه الإنجازات مثيرة للإعجاب، فإن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٧ كان أقل بنسبة ١٣ في المائة من الرقم القياسي المسجل في عام ٢٠١٥، واقتصرت حصة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الطاقة المولدة في عام ٢٠١٧ على ١٢,١ في المائة.

٤٤ - وزاد بسرعة في السنوات الأخيرة الانتشار العالمي للمركبات الكهربائية المستخدمة في النقل على الطرق، وهو فتح تكنولوجي مهم للحد من الانبعاثات. ففي عام ٢٠١٦، بلغ المخزون العالمي من المركبات الكهربائية حوالي ٢ مليون، وكان للصين النصيب الأكبر منها[١٠]. غير أن صافي أثر المركبات الكهربائية على الانبعاثات يتوقف إلى حد كبير على مصادر الكهرباء المستخدمة في شحن البطاريات. وللأسف، في العديد من البلدان ما زالت المركبات الكهربائية تُشغَّل بكهرباء مولدة عن طريق الوقود الأحفوري[١١].

٤٥ - وما زال التقدم المحرز في التكنولوجيات الرئيسية الأخرى الرامية إلى مكافحة تغير المناخ محدودا نوعا ما. فمثلا، تباطأ إدخال تحسينات في مجال التقاط الكربون وتخزينه أو في كفاءة الطاقة[١٢]. وانخفضت كثافة الطاقة، التي تقاس بالطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، في عام ٢٠١٧ بنسبة ١,٧ في المائة فقط، مقارنة بانخفاض قدره ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن أجل تحقيق الغاية المقصودة من أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تنخفض كثافة الطاقة في السنوات القادمة بمعدل سنوي متوسطه ٣,٢ في المائة، وهو يكاد يعادل ضعف الانخفاض الذي تحقق في عام ٢٠١٧[١٣]. وبالتالي فالتحدي الذي يطرحه الحد من الانبعاثات تحد هائل.

٤٦ - وركز اتفاق باريس أيضا على تحدي التكيف الذي يشكل عائقا من العوائق الملحة والخطيرة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وتتنبأ دراسات حديثة بأن العديد من البلدان المنخفضة الدخل لن تشهد مستويات أعلى من الزيادة في درجة الحرارة فحسب، بل ستشهد أيضا زيادة في تقلبات درجة الحرارة، مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو[١٤]. لكن للأسف، ما زال التقدم المحرز نحو مواجهة تحدي التكيف لم يف بالتوقعات.

٤٧ - وتنص المادة ٩ من اتفاق باريس على أن البلدان المتقدمة النمو تقدم موارد مالية، تصل إلى ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠، لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التخفيف والتكيف. ومن المعروف أنه من الصعب قياس تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ بدقة، ويؤدي غياب طرائق متفق عليها دوليا لحصر تمويل تلك الأنشطة إلى ظهور ممارسات محاسبية مختلفة. ومن الواضح أن بلوغ غاية الـ ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ ما زال بعيد المنال. وفي تقرير بعنوان ”خريطة طريق نحو ١٠٠ بليون

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) الوكالة الدولية للطاقة، *Global EV Outlook 2017: Two Million and Counting* (باريس، حزيران/يونيه ٢٠١٧).

(١١) المحفل الاقتصادي العالمي، ”The surprising truth behind the world’s electric cars“، ٥ آذار/مارس ٢٠١٨.

(١٢) الوكالة الدولية للطاقة، *Tracking Clean Energy Progress 2017: Energy Technology Perspectives 2017 Excerpt — Informing Energy Sector Transformations* (2017).

(١٣) الوكالة الدولية للطاقة وآخرون، *Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2018* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(١٤) Sebastian Bathiany and others, “Climate models predict increasing temperature variability in poor countries”, *Science Advances* , vol. 4, No. 5 (2 May 2018).

دولار من دولارات الولايات المتحدة''، صـــدر عن مجموعة من البلدان في عام ٢٠١٦، قدر أن مســـتويات تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ بلغت ٤١ بليون دولار سنويًا في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي تقرير أحدث، تشـــير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي إلى أن التمويل الإنمائي الثنائي المتصـــل بالمناخ تجاوز ٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٦[١٥]. وحتى الآن، تخصـص نسـبة ٢٠ في المائة فقط من تمويل أنشـطة مكافحة تغير المناخ المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ[١٦]. وتشـــهد البلدان النامية فجوة تمويلية كبيرة في مجال التكيف، ومن المتوقع أن تنمو بشكل أكبر في سياق تزايد احتياجات التكيف بتزايد الآثار المناخية[١٧].

٤٨ - والتقدم المحرز في التخفيف من التلوث بالمواد البلاسـتيكية هو أيضـا دون المسـتوى المنشـود. فقد زاد الإنتاج العالمي السـنوي للبلاسـتيك من ١,٧ مليون إلى ٣٢٢ مليون طن متري في الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠١٥. وخلال تلك الفترة، تراكمت ٦,٨ بلايين طن متري من النفايات البلاســـتيكية معظمها غير قابل للتحلل الأحيائي. وقد جرى إيداع حوالي ٨٠ في المائة من تلك النفايات في مدافن للنفايات أو في مســـطحات مائية، بما في ذلك البحيرات والبحار والمحيطات. ومن المتوقع أن يتجاوز عما قريب مجموع حجم المواد البلاســـتيكية الموجودة في المحيطات الحجم الكلي لجميع أنواع الأسماك[١٨]. وينتهي المطاف بالحيتان التي تموت من جراء ابتلاع المخلفات البلاســـتيكية على شـــواطئ البحار على نحو أكثر تواترا. وتنتشر الجراثيم البلاستيكية في الهواء وتدخل في السلسلة الغذائية على نحو متزايد، مما يشكل خطرا صحيا جسيما على البشر أيضا. وفي جميع أرجاء العالم، تتسبب النفايات البلاستيكية في الخراب أرضا وجوا وفي المياه. ولكن للأسف ما زال الوعي بالخطر الذي يشكله التلوث بالمواد البلاستيكية غير كاف. فالبلدان النامية بصـــدد اعتناق التلوث البلاســـتيكي بتقليدها أنماط الإنتاج والاســـتهلاك غير المســـتدامة الملحوظة في البلدان المتقدمة النمو. وقد كان التحذير من التلوث بالمواد البلاســـتيكية الوارد في النظام الاقتصادي الدولي الجديد متبصرا بالفعل.

خامساً - النظام الاقتصادي الدولي الجديد في سياق سرعة وتيرة التغير التكنولوجي

٤٩ - جعلت التطورات السريعة في التكنولوجيا أفكار ومقترحات واقتراحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد تزداد أهمية في الوقت الحاضـــر. ففي برنامج العمل، حُدد نقل التكنولوجيا كأحد ســـبل ســـد الفجوتين التكنولوجية والإنمائية. ويشـــمل البرنامج، ضـــمن أمور أخرى، ضـــرورة بذل جهود من أجل ''إتاحة القدرة على الحصـول بشـروط أفضـل على التكنولوجيا الحديثة'' (الفرع رابعا (ب)) و ''إحداث زيادة محسوسة في المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية في صورة برامج للبحث والتطوير والإنماء'' (الفرع رابعا (ج)). ولهذه الجهود أهمية متجددة في الوقت الحاضـــر، لأن ظهور تكنولوجيات جديدة يحتم تفادي زيادة تعميق الفجوة التكنولوجية والاســـتفادة من فرص تخطي المراحل

(١٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي، "Climate-related development finance in 2016"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(١٦) *World Economic and Social Survey 2016: Climate Change Resilience — An Opportunity for Reducing Inequalities* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.II.C.1).

(١٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *The Adaptation Finance Gap Report* (نيروبي، ٢٠١٦).

(١٨) *World Economic and Social Survey 2018: Frontier Technologies and Sustainable Development* (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريبا).

التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة.

ألف – التكنولوجيات الجديدة

٥٠ – ما زالت الحدود التكنولوجية تتسع بوتيرة سريعة، فتحول الأنشطة الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية وتثير شواغل جديدة متصلة بالإنصاف والأخلاقيات. ويبرز تقرير الأمم المتحدة الرئيسي المقبل، المعنون *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم في عام ٢٠١٨: التكنولوجيات المتطورة والتنمية المستدامة*، التحديات ذات الصلة بالموضوع.

٥١ – ولوحظ مؤخرا تقدم كبير في التكنولوجيات الرقمية، أكثر وضوحا في مجال التكنولوجيات الحديثة، نتيجة لتوليد كميات هائلة من البيانات، واستخدام خوارزميات متقدمة بشكل متزايد، وقوة حوسبة أعلى، وتحسن قدرات تخزين البيانات ونقلها. وقد أدى هذا إلى تقدم سريع في الذكاء الاصطناعي وقدرة الآلات على أداء المهام الروتينية وعلى القيام بشكل مستقل بحل مشاكل متزايدة التعقد عادة ما تتطلب مهارات معرفية متقدمة. وهذا له آثار كبيرة على العمالة ومستقبل العمل وتوزيع الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تشكل أوجه التقدم في التكنولوجيات الرقمية أساس الابتكارات في المجالات المادية والبيولوجية.

٥٢ – فقد شرعت بالفعل التكنولوجيات المادية، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد والمواد الجديدة، في إدخال إصلاحات على قطاعات اقتصادية رئيسية، تتراوح بين الصناعة التحويلية والرعاية الصحية. وتمثل الروبوتات المتطورة مزيجا من الابتكارات المادية والرقمية. وتستند هذه التطبيقات إلى ما تحقق من تقدم في التكنولوجيا الرقمية، ويعمل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء على إقامة جسر بين التكنولوجيا المادية والرقمية. ويمكن للروبوتات المتطورة أن تنجز مجموعة مختلفة من المهام، وبذلك فهي تصير أكثر قدرة على التكيف وأكثر مرونة وتبشر بأنواع جديدة من التعاون بين الإنسان والآلة. ويمكن للمواد الجديدة أن تساعد في الحد من استخدام الموارد الطبيعية لكونها أقوى وأخف وزناً وأكثر قابلية لإعادة الاستعمال وأكثر تكيفاً من المواد التقليدية. فالغرافين، وهو مادة متطورة متناهية الصغر، يمتلك خصائص فريدة ومميزة يمكنها أن تحدث ثورة في تخزين الطاقة أو ازالة ملوحة المياه. ويمكن للابتكارات الجديدة في اللدائن القابلة للتحلل الأحيائي والمتصلدة بالحرارة أن تقلل من الاعتماد على المنتجات البلاستيكية التقليدية، وأن توفر في النهاية طريقة لحل مشكلة محيرة تمثل فيها اللدائن مادة لا مفر منها ولا يمكن تحمل تبعاتها في الوقت نفسه. ويمكن لهذه الابتكارات أن توجد مسارا نحو اقتصاد دائري يفصل بين استخدام الموارد والنمو الاقتصادي. وبالمثل، تعد التطورات الأخيرة في الطباعة الثلاثية الأبعاد بتحويل عمليات الإنتاج من خلال إدخال تغيير جذري على الطريقة التي تنتج بها السلع. ويحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقليل النفايات والانبعاثات المرتبطة بعمليات التصنيع.

٥٣ – وتتيح التكنولوجيا البيولوجية مجموعة من الفرص الجديدة في مجالي الرعاية الصحية والزراعة. ويحتمل أن توفر علاجات أكثر فعالية للأمراض المهملة والأمراض التي تكافح منذ عقود. وتتيح تقنيات جديدة لتعديل الجينات إمكانية التدخل في النظم البيولوجية، بما في ذلك الجينوم البشري، وهذا يمكن أن يقلل من حدوث الأمراض الوراثية. وتفسح كميات البيانات المتزايدة المجال لإمكانية الحصول على أدوية دقيقة مخصصة، مما يتيح الاستفادة من علاج طبي محدد الأهداف بدقة عالية وأكثر فعالية. ويمكن أيضا للتكنولوجيا الأحيائية أن تحدث ثورة في الزراعة بزيادة غلة المحاصيل عن طريق استخدام بذور معدلة وراثياً

تقاوم الأمراض والأحوال الجوية غير المواتية. ويمكنها أيضا تحسين النوعية التغذوية من خلال تحسين الأطعمة من الناحية التغذوية.

باء - التفاوت في مجال الابتكار ونشر التكنولوجيات الجديدة

٥٤ - تتسم فجوات الابتكار والفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو وبقية العالم باتساعها وتناميها. وتكشف المعلومات المتعلقة بحصص طلبات براءات الاختراع ونفقات البحث والتطوير أن استحداث التكنولوجيا الجديدة يتركز في عدد قليل من البلدان. ويعود إلى الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والاتحاد الأوروبي مجتمعين، وكانوا يمثلون ٣٢ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٥، ما نسبته ٦٩ في المائة من المنشورات العلمية العالمية، و ٨٣ في المائة من الإنفاق على البحث والتطوير، و ٨٦ في المائة من طلبات براءات الاختراع الثلاثية[١٩].

٥٥ - وتلك الفجوات أكثر اتساعا في مجال التكنولوجيات الجديدة. فمثلا، عادت للولايات المتحدة وحدها نسبة ساحقة تبلغ ٧٥ في المائة من براءات الاختراع العالمية المتصلة بالذكاء الاصطناعي الممنوحة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧[٢٠]. وفي ثلاثة ابتكارات تشكل نجاحات كبيرة، تخص تحديدا الطباعة الثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا النانوية والتشغيل الآلي، عاد إلى ألمانيا، وجمهورية كوريا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان أكثر من ٧٥ في المائة من طبيات براءات الاختراع المقدمة لأول مرة على الصعيد العالمي خلال نفس الفترة[٢١]. وبالمثل، في حالة الروبوتات الصناعية، عاد إلى ألمانيا، وجمهورية كوريا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان مجتمعة حوالي ٧٥ في المائة من مجموع مبيعات الروبوتات في عام ٢٠١٦[٢٢].

٥٦ - وعلاوة على ذلك، في البلدان المتقدمة، يتركز الابتكار بدرجة كبيرة في عدد قليل من الشركات. وتتزايد فجوة القدرة التنافسية بين الشركات الصغيرة، التي كثيرا ما تعمل داخل البلد فقط، والشركات عبر الوطنية، التي تستفيد من وفورات الحجم والثغرات الموجودة في الأنظمة الدولية. ومن الواضح بشكل متزايد أن العديد من شركات التكنولوجيا الكبرى تقلل تكاليف العمالة والضرائب عن طريق نقل الوظائف إلى الخارج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، أو من خلال التهديد بفعل ذلك، وتحويل الأرباح من خلال التبادل غير المنظم بين الشركات لخدمات مقدمة من أصول غير مادية (مثل حقوق الملكية الفكرية والأصول المالية) ليس لها موقع جغرافي محدد، مما يزيد إلى أقصى حد من ريع الشركات ويقوض المنافسة الشريفة[٢٣]. وقد أدت سرعة وتيرة التقدم التكنولوجي حتى الآن إلى خلق دينامية بين الدول وداخلها على السواء تكون فيها السيطرة المطلقة للفائز، إذ تُراكم الريع فيها شركات كبيرة عابرة

---

(١٩) E/2018/50.

(٢٠) Hidemichi Fujii and Shunsuke Managi, “Trends and priority shifts in artificial intelligence technology invention: a global patent analysis”, Research Institute of Economy, Trade and Industry Discussion Paper Series 17-E-066 (May 2017).

(٢١) المنظمة العالمية للملكية الفكرية، *تقرير الملكية الفكرية العالمية لعام ٢٠١٥: الابتكار الخارق والنمو الاقتصادي*، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات (جنيف، ٢٠١٥).

(٢٢) International Federation of Robotics, World Robotics 2017: Industrial Robots — Executive Summary.

(٢٣) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، “The impact of the technological revolution on labour markets and income distribution”, Frontier Issues (٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧).

للحدود (وأصحابها الموجودون في الغالب في اقتصادات متقدمة النمو) على نطاق لم يسبق له مثيل، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٥٧ - وعلى الرغم من أن استحداث التكنولوجيات الجديدة يتركز بشكل متزايد في عدد قليل من البلدان والشركات، فإن سرعة انتشار التكنولوجيا ما زالت تتزايد. وفي حين استغرق الهاتف ٧٥ عاما للوصول إلى ١٠٠ مليون مستخدم، وصل الإنترنت إلى نفس عدد المستخدمين في غضون أقل من ١٠ سنوات. ومع ذلك، يتحكم في إدارة الإنترنت عدد قليل فقط من الجهات الفاعلة المؤسسية، ومقرها في أكبر اقتصادين في العالم وهما: الصين والولايات المتحدة[٢٤]. غير أن السرعة الكبيرة التي تُعتمد بها التكنولوجيات على صعيد البلدان يخفي بطء وتيرة انتشارها داخل البلدان. وعلاوة على ذلك، حتى عندما تصبح التكنولوجيات الجديدة متاحة بسرعة في معظم البلدان، فإنها تستغرق وقتا أطول لتصبح منتشرة ومستخدمة على نطاق واسع في البلدان النامية كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، لدى قلة من الناس والشركات سبل الوصول إلى أحدث التطورات في التكنولوجيات الرقمية والمادية والبيولوجية، بينما ما زالت الأغلبية تفتقر إلى سبل الاستفادة من تكنولوجيات مضت عقود على اختراعها[٢٥].

جيم - احتمالات تخطي المراحل ومخاطر زيادة التخلف عن الركب

٥٨ - يطرح تفاوت انتشار التكنولوجيات تحديات كبيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي ستظل بعيدة المنال ما لم تسد الفجوة التكنولوجية وتتمكن جميع المجتمعات من الوصول إلى التكنولوجيات التي تحتاج إليها واستخدامها. وفي الوقت نفسه، ما زال العديد من البلدان النامية لم يستوعب بالكامل التكنولوجيات الناشئة عن الثورات الصناعية السابقة ويفتقر إلى الظروف اللازمة لجني فوائد التكنولوجيات الجديدة. فعلى وجه الخصوص، بدون البنى التحتية اللازمة، مثل الكهرباء أو حد أدنى من رأس المال البشري، لا يمكن اعتماد التكنولوجيات الجديدة. وما لم تُبذل جهود حثيثة للتغلب على أوجه القصور هذه، قد تظل فرص تخطي المراحل غير مستغلة وقد تصبح الفجوة التكنولوجية أعمق وأوسع.

٥٩ - ومع ذلك، فثمة أمثلة مشجعة لتخطي المراحل. فمثلا على سبيل المثال، تخطى العديد من الناس في البلدان النامية المراحل إلى استعمال الهواتف المحمولة دون أن تكون لديهم في يوم من الأيام خطوط أرضية. وبالمثل، تخطى المراحل الكثير منهم إلى الطاقة الشمسية المتجددة دون أن تكون لديهم في يوم من الأيام كهرباء مولدة من الوقود الأحفوري. فالمغرب، على سبيل المثال، بدأ تجريب الطاقة المتجددة في عام ١٩٩٦ ونجح في زيادة الكهربة الريفية من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٦[٢٦]. ووسعت تكنولوجيات الطاقة المتجددة نطاق تخطي المراحل التكنولوجية، بتوفير الكهرباء من خلال مصادر الطاقة الخضراء في العديد من البلدان النامية.

٦٠ - وسيرا على منوال تلك الأمثلة السابقة، ينتقل الناس في البلدان النامية حاليا إلى الهواتف الذكية. فمثلا، أفاد أكثر من ٥٠ في المائة من السكان في تركيا، وشيلي، ولبنان، وماليزيا بأنهم يمتلكون هاتفا

(٢٤) *Klaus Schwab, Shaping the Fourth Industrial Revolution* (المحفل الاقتصادي العالمي، جنيف، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨).

(٢٥) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "Unlocking the potential of knowledge and technology for all", Frontier Issues (١ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٢٦) البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

ذكيا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦[٢٧]. والناس في البلدان النامية أيضًا آخذون في استعمال الإنترنت بانتظام. وفي العديد من البلدان، تستخدم الهواتف الذكية والإنترنت بصورة ابتكارية لتوفير خدمات متنوعة تستند إلى منصات إلكترونية. وقد أوجدت بالفعل منصات التعاون الجماعي مهنا ومصادر دخل جديدة في البلدان النامية. وبالإضافة إلى اعتماد منصات مستخدمة على الصعيد الدولي، استحدثت بلدان نامية عديدة منصاتها المحلية الخاصة التي تناسب الظروف المحلية، مثل Go-Jek لتقاسم ركوب الدراجات النارية في إندونيسيا و Pathao لخدمة مماثلة في بنغلاديش. ومن الأمثلة الأخرى لتخطي المراحل التكنولوجية في البلدان النامية استخدام المركبات المسيرة عن بعد للتغلب على اختناقات البنى التحتية الأساسية من أجل إيصال السلع، مثل الإمدادات الطبية إلى العيادات الصحية الموجودة في المواقع النائية، وقد سبق اختبارها في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٦١ - وتقدم التكنولوجيا المالية الرقمية، مثل نظم الدفع المتنقلة، أمثلة مهمة اعتمدت فيها البلدان النامية تكنولوجيات جديدة وكيفتها لمواجهة تحديات التنمية المحلية. وفي البلدان النامية، يُستفاد من نظم الدفع المتنقلة لتيسير الدفع والادخار والائتمان والتأمين. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الخدمات المالية في البلدان النامية وساهم في الحد من الفقر. وفي الوقت الحاضر، استخدام الهواتف لتسديد الدفعات أكثر شيوعا في العديد من البلدان النامية مقارنة ببلدان متقدمة النمو. ومن المرجح أن يستخدم أكثر من ٨٠ في المائة من الأشخاص في الصين، وكينيا، والهند نظم الدفع المتنقلة، في حين لا تتجاوز هذه النسبة ٣٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو مثل فرنسا واليابان[٢٨].

٦٢ - وظهور تكنولوجيات جديدة يمكن أن يتيح فرصا للبلدان للَّحاق بركب التقدم التكنولوجي بطرق عديدة أخرى. فمثلا، يتيح التصميم والتصنيع بمساعدة الكمبيوتر لبعض البلدان أن تشارك في سلاسل القيمة العالمية المتعلقة بمنتجات متزايدة التعقيد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان التي لا تعوقها الاستثمارات واحتياجات البنى التحتية المتعلقة بتكنولوجيات الماضي أن تكون في وضع جيد يمكنها من الاستفادة من العديد من التكنولوجيات الجديدة.

٦٣ - وإلى جانب توفير هذه الفرص، يمكن للتكنولوجيات الجديدة أيضا أن تشكل مصدر قلق للبلدان النامية المتخلفة كثيرا من حيث التكنولوجيا والدخل. وتتطلب الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة مستوى معينًا من البنى التحتية ورأس المال البشري. وقد تظل البلدان التي لا تستوفي تلك الشروط المسبقة في وضع غير مواتٍ وقد تشهد اتساع الفجوات التكنولوجية وفجوات الدخل فيما بينها وبين البلدان المتقدمة النمو بدلاً من تضييقها. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي زيادة استخدام الروبوتات والطباعة الثلاثية الأبعاد وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة إلى تقويض ميزة تكلفة العمالة التي يتسم بها العديد من البلدان النامية وعرقلة مسارها نحو التصنيع من خلال التصنيع المعتمد على كثافة اليد العاملة. ومن خلال التحفيز على نقل التصنيع من جديد إلى الداخل، قد تضيق التكنولوجيات الجديدة ذلك الطريق أو تغلقه، مما يجعل تصنيع البلدان النامية أكثر صعوبة.

دال - أهمية النظام الاقتصادي الدولي الجديد في عصر التكنولوجيات الجديدة

٦٤ - يمكن لمبادئ وأفكار النظام الاقتصادي الدولي الجديد أن تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة

(٢٧) Lee Rainie and Andrew Perrin, "10 facts about smartphones as the iPhone turns 10" مركز بيو للأبحاث، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٢٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "Data privacy: new global survey reveals growing internet anxiety"، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

للبلدان النامية في الإسراع باستيفاء الشروط المسبقة للاستفادة من الفرص الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة وفي الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة واستخدامها لتسريع التقدم نحو التنمية المستدامة. وبدون بذل جهود دولية واعية نابعة من روح النظام الاقتصادي الدولي الجديد، قد يكون من الصعب على العديد من البلدان النامية تحقيق التنمية المستدامة. وتزايد سيطرة عدد قليل من البلدان والشركات على التكنولوجيات الجديدة في تلك البلدان يفاقم هذا التحدي.

٦٥ - وللتنافس في المشهد التكنولوجي الذي يزداد تعقيدا وتركيزا، ستحتاج البلدان النامية إلى الوصول إلى مختلف التكنولوجيات الجديدة وإلى القدرات المتعلقة بها. وهذا يعني أن البلدان النامية بحاجة أكبر من أي وقت مضى إلى قنوات فعالة لنقل التكنولوجيا وللمساعدة في البحث والتطوير. وعلى النحو المقترح في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، هذا يستتبع زيادة المساعدة الدولية ووضع قواعد جديدة لاستحداث التكنولوجيات الجديدة ونشرها واعتمادها، بما يعكس المسؤوليات المشتركة والمتباينة بين جميع البلدان.

٦٦ - ومن الضروري أن ينسق مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية لإيجاد فرص متكافئة وتيسير نقل التكنولوجيا ونشرها على نحو فعال، ولا سيما نقل التكنولوجيات ذات الأهمية الحيوية للتنمية المستدامة. غير أن نظام حقوق الملكية الفكرية الحالي يميل إلى حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركات الكبرى في البلدان المتقدمة النمو. فمثلا، كثيرا ما تتضمن الاتفاقيات التجارية الحالية تدابير تقيد إدراج نقل التكنولوجيا أو مقتضيات متصلة بالمحتويات المحلية. وتحد هذه القيود من قدرة البلدان النامية على تنفيذ سياسات صناعية تتماشى مع تطلعاتها الوطنية في مجال الابتكار. ويساهم ذلك في إدامة الفجوة التكنولوجية وتقويض احتمالات أن تجلب التكنولوجيات الجديدة منافع إنمائية واسعة النطاق إلى البلدان النامية. وسيكون من الأمور الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة وجود نظام لحقوق الملكية الفكرية أكثر تركيزا على التنمية وأكثر مرونة يعزز سرعة انتشار تكنولوجيات معينة[٢٩].

٦٧ - ومن الأساسي أيضا زيادة التعاون الدولي الفعال لإدارة أوجه التقدم في التكنولوجيات الجديدة. فبدون هذا التعاون، سيؤدي فرض أنظمة صارمة في بلد من البلدان إلى إيجاد حوافز على المراجحة التنظيمية، إذ تنقل الشركات أنشطتها الاقتصادية إلى ولايات ذات أنظمة أقل صرامة. فعلى سبيل المثال، تباين القواعد التنظيمية في مختلف البلدان يمكن أن يوجه اختبار التكنولوجيات، مثل المركبات ذات التشغيل الذاتي، إلى أماكن تفرض قيودا أقل على الاختبارات، وبالتالي ينقل المخاطر المرتبطة بتلك الاختيارات إلى فئات سكانية معينة. وبالإضافة إلى ذلك، حدوث سباق نحو القاع بين البلدان النامية التي توفر أنظمة أقل صرامة وما يلزم من شروط ضريبية لاجتذاب الاستثمار والتكنولوجيا من الخارج يمكن أن يتسبب في تكلفة باهظة للتنمية المستدامة.

٦٨ - والتعاون الدولي لضمان أن تستوفي أوجه التقدم في التكنولوجيا الجديدة المعايير الأخلاقية والأدبية العالمية أمر حيوي أيضا. فتكنولوجيات من قبيل تعديل الجينات والاستنساخ والذكاء الاصطناعي، تطرح مسائل أخلاقية وجودية متعلقة بمستقبل البشرية وطبيعة وجود الإنسان. وستتيح هذه التكنولوجيات فرصة لتوسيع النطاق الحالي لقدرات الإنسان وأدائه ومعرفته، مما قدر يفضي إلى خدمة فئات محددة وليس عامة الجمهور بل وقد يؤدي إلى تعميق عدم المساواة. ويجب أن ترتكز إدارة هذه

(٢٩) Dean Baker, Arjun Jayadev and Joseph Stiglitz, *Innovation, Intellectual Property, and Development: A Better Set of Approaches for the 21st Century*, Access IBSA: Innovation and Access to Medicines in India, Brazil and South Africa (July 2017).

التكنولوجيات على قيم مقبولة على نطاق واسع، وأن تستند إلى المعايير والمبادئ والأهداف الحالية، مثل تلك المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإذا كان المراد هو الاستفادة من فوائد هذه التكنولوجيات والتخفيف من مخاطرها، فمن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي معاً بشكل أوثق. ولهذا السبب، أنشأ الأمين العام في تموز/يوليو ٢٠١٨ الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الذي كُلف بتعزيز التعاون في المجال الرقمي فيما بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية المعنية الأخرى. وسيجتمع الفريق وأمانته التنسيقية مع ممثلي هذه الجهات وسيصدر تقريرا في عام ٢٠١٩ يتضمن مجموعة من التوصيات لتحسين التعاون على الصعيد العالمي.

سادسا – دور الأمم المتحدة

٦٩ – توقعت الدول الأعضاء في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر ودعت إلى ذلك، فلاحظت أن ”الأمم المتحدة من حيث هي منظمة عالمية، ينبغي أن تكون قادرة على علاج مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي بطريقة جامعة وعلى ضمان مصالح جميع البلدان بالتساوي“ (الفقرة ٦). وتُؤخي أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور محوري في تنفيذ الإعلان، إذ دُعيت جميع المنظمات لموافاة المجلس بتقاريرها المرحلية عن تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وطُلب من المجلس أن يسترعي انتباه الجمعية العامة لأي صعوبة تواجه في تنفيذ برنامج العمل. وتلك الاقتراحات يمكن أن توفر مؤشرات مفيدة إلى الأمم المتحدة عند اتخاذ القرار بشأن سبل توجيه عملية تحقيق خطة التنمية التي اعتمدت في عام ٢٠١٥ في السياق الحالي لثورة تكنولوجية وصناعية جديدة.

٧٠ – وقد صيغت خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس جميعها تحت رعاية الأمم المتحدة. ولتيسير تنفيذها، استُهلت منابر وعمليات تنظيمية مهمة، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعتمد أيضا تنفيذ اتفاق باريس اعتمادا كبيرا على آليات تنظيمية أنشئت بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٧١ – ونظراً لأهمية التكنولوجيا في تحقيق خطة التنمية، أدرجت العديد من المبادرات المتصلة بالتكنولوجيا في الخطط المذكورة أعلاه. فمثلا، دعت خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ كلتيهما إلى إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، تتألف من ثلاثة عناصر، هي فريق عمل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة، ومنتدى متعدد أصحاب المصلحة، ومنصة على الإنترنت. وتضمن اتفاق باريس حكما ينص على إنشاء آلية معنية بالتكنولوجيا. وفي وقت سابق، أنشئ بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً عملاً ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٧٢ – وقد زادت أهمية هذه الترتيبات المؤسسية، المنشأة برعاية الأمم المتحدة، في ضوء التكنولوجيات الجديدة الناشئة. ويجب الآن على الأمم المتحدة الآن أن تعزز مهامها بدعم تقني ومالي قوي تقدمه البلدان المتقدمة النمو، ويجب أن يتجاوز دورها مجرد تيسير نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية. وبدلا من ذلك، يجب أن يشمل دورها توجيه التكنولوجيات الجديدة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تقود الترتيبات الجديدة الائتلاف الواسع النطاق بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء لوضع المعايير الأدبية والأخلاقية التي ينبغي أن تُستحدث التكنولوجيات الجديدة وأن تستخدم في إطارها.